

## «المركزي الكويتي» يخصص سندات بـ200 مليون دينار

الإصدار 3 أشهر، فيما يبلغ معدل العائد 1.250 بالمئة. أما التوزيع فهي عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحولها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الاثنين تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق البنك المركزي بقيمة 200 مليون دينار كويتي. وحسب بيانات المركزي الكويتي، فقد بلغ أجل

## «المالية» تلزم الجهات الحكومية ضرورة إعداد ميزانية 2022/2021



براك الشيطان

لدى إعداد تقديرات الميزانية، ويشتمل على الجداول الرئيسية والإيضاحية والنماذج المطلوب استيفائها حتى يتسنى للجهات الحكومية تقدير احتياجاتها بناء على أسس علمية سليمة.

أصدر وزير المالية الكويتي براك الشيطان، تعميماً برقم (6) لسنة 2020، بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية، والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها، وفقاً لتصنيفات الميزانية على الأساس التقديري.

وشدد الشيطان مختلف الجهات الحكومية، بإعداد تقديرات ميزانياتها، طبقاً لنظم إدارة مالية الحكومة (gfmis)، والالتزام بالتعليمات والقواعد واستيفاء الجداول والنماذج الواردة بالتعميم لدى إعداد مشاريع ميزانيتها للسنة المالية (2021/2022).

وشدد الشيطان على الجهات الحكومية كافة، بتقديم مشاريع ميزانياتها إلى «المالية» في المواعيد المحددة، على أن تكون مستوفية المتطلبات والقواعد والبيانات المطلوبة، وجاء التعميم استناداً إلى أحكام المواد الدستورية والقانونية، في شأن إعداد الموازنة العامة للدولة، والميزانيات العامة، والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

ويوضح التعميم أهم توجهات السياسة المالية والاقتصادية، والقواعد والأسس الواجب اتباعها

## أسهم البنوك والعقارات لعبت دوراً هاماً في صعود البورصة اللون الأخضر يزين مؤشرات البورصة.. و«السوق الأول» يتجاوز حاجز 6100 نقطة



والسيولة الناتجة عنها. وأكد أن سهم «بيتك» شهد نشاطاً ملحوظاً في مستويات التداول لتقترب القيم المتداولة من السهم إلى نحو 13 مليون دينار، ليتصدر السهم نشاط السيولة بالبورصة مع ارتفاع عند الإغلاق 1.83 بالمئة رغم البداية التي شهدت حالة من الاستقرار في أداء السهم.

بانخفاض قدره 0.89 بالمئة. وجاء سهم «الإنماء» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 10.39 بالمئة، فيما تصدر سهم «فريا» القائمة الحمراء مترجعاً بنحو 14.62 بالمئة. وأوضح المحلل الفني لسوق المال يعقوب المشعان، أن أسهم البنوك والعقارات لعبت دوراً مهماً اليوم بقيادة

انتهت بورصة الكويت تعاملات أمس الاثنين مرتفعة للجلسة الرابعة على التوالي، بدعم صعود جميع المؤشرات وخاصة السوق الأول الذي تجاوز حاجز 6100 نقطة، بالإضافة إلى تسارع وتيرة التداولات. وارتفع مؤشر السوق الأول بنهاية التعاملات 0.68 بالمئة عند 6116.12 نقطة كأعلى مستوى إقفاله منذ مطلع مارس الماضي، كما ارتفع المؤشران الرئيسي و«ريفي» بنسبة 0.14 بالمئة و0.18 بالمئة على الترتيب. وبالجملة، سجل المؤشر العام نمواً معدداً 0.54 بالمئة.

## ندوة افتراضية حول تجارة المواد الغذائية بين الكويت وروسيا في مرحلة ما بعد كورونا

روسية الصنع والإنتاج. من جهته، قدم ألكسي يوسف - ممثل غرفة تجارة وصناعة موسكو لدى دول مجلس التعاون الخليجي، عرضاً حول التجارة الروسية بشكل عام والمواد الغذائية بشكل خاص، مبيّناً أن الكويت تمثل أهمية كبيرة لروسيا في شتى القطاعات وبالأخص تجارة المواد الغذائية، وأوضح أنه يتطلع بشكل مستمر للاستفادة من الفرص التجارية الجديدة، وينبغي على الشركات الكويتية بدورها الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي توفرها روسيا لتوسيع علاقاتها التجارية وإقامة الشراكات الثنائية، كما أنه عرض مقدمة حول مركز "Russian Food House" الذي تم تأسيسه من قبل وزارة الزراعة الروسية ومركز الصادرات الروسي، ومقره بمدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، حيث يقدم خدمات لأصحاب الأعمال مثل توفير قوائم بالمصدرين الروسين والمنتجات الروسية المتاحة للتصدير وغيرها من خدمات الربط بين أصحاب الأعمال من البلدين.



تستوردها الكويت من روسيا اللحوم، الخضراوات، الحبوب، الطحين، السكر والمشروبات، بينما تعد المواد الكيماوية والآلات من بين أهم الصادرات الكويتية إلى روسيا. وفي نهاية كلمته أعرب الزيد عن امتنانه لغرفة موسكو لحسن التعاون في إقامة هذه الندوة، مؤكداً استعداد غرفة الكويت الدائم لتقديم خدماتها المتاحة للجانب الروسي، ومنتظماً فتح آفاق تجارية واستثمارية جديدة بين البلدين الصديقين وخصوصاً في قطاع المواد الغذائية لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع. بدوره عبر فاردانيان عن شكره الزيد على كلمته، والمشاركين على حسن اهتمامهم، مشيراً إلى الفرص الثمينة المتاحة للعمل المشترك بين الجانبين والتي تتجاوز تجارة المواد الغذائية، وتمتد إلى مجالات أخرى مثل التقنيات الزراعية وتقنيات معالجة المواد الغذائية. ولاحظاً إلى التطور الذي قد حققته تجارة المواد الغذائية بين الكويت وروسيا والتي أزداد حجمها بشكل مطرد في السنوات الأخيرة بسبب التعاون في مجال الأمن الغذائي وجهود موسكو لتتوسع الصادرات. وأكد على وجود الكثير من الفرص الجديدة وإمكانية التوسع واستيراد أصناف جديدة

بنتظم مشترك من غرفة تجارة وصناعة الكويت وغرفة تجارة وصناعة موسكو، أقيمت ندوة افتراضية بعنوان «تجارة المواد الغذائية بين روسيا والكويت في مرحلة ما بعد كورونا»، وذلك أمس الاثنين، حيث ترأس الجانب الكويتي عماد عبدالله الزيد - مساعد مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت، ومن الجانب الروسي سورين فاردانيان - نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة موسكو. وقد اجتمعت هذه الندوة أكثر من 80 مشاركاً من الجانبين، يملكون شركات تعمل في مجموعة واسعة في مجال المواد الغذائية، وذلك بهدف مناقشة الآفاق المستقبلية لتجارة المواد الغذائية بين روسيا ودولة الكويت، كما شارك في الندوة ممثلي الهيئة العامة للغذاء والتغذية بدولة الكويت. وقد عبر الزيد في كلمته الترحيبية عن سعادته بعد هذه الفعالية التي تعد الأولى من نوعها كندوة افتراضية وبالتعاون مع غرفة موسكو، ومنتظماً الجهود التي بذلها الطرفان نحو إنجاح الفعالية بهدف تعزيز أواصر التعاون التجاري بين الكويت وروسيا. وقد أشار الزيد إلى عمق العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين والتعاون القائم بينهما في شتى القطاعات ومنها التجارة، الاستثمار، النقل، التعليم، وغيرها، ولفت أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد تقدماً واضحاً في عام 2018، ومن أهم المنتجات التي

## 148 ألف دينار رسوم وسم 1.9 طن معادن ثمينة بالكويت في أغسطس



أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية وقف الترخيص التجاري وإغلاق 5 شركات تجارية ومحال عن مزاولة أي نشاط باشخاصهم، أو تابعيهم بالأصالة والمشاركة وذلك لارتكابها مخالفات تجارية.

وأكدت الوزارة في بيان أمس الاثنين، أن إيقاف ترخيص الـ 5 شركات التجارية المخالفها القوانين والقرارات المعمول بها في الوزارة مع وقف النشاط والترخيص الصادر به لأي منهم باشخاصهم أو تابعيهم بالأصالة أو المشاركة؛ وذلك لحين إزالة أسباب المخالفة الثابتة بشأنهم كتدبير احترازي.

وأوضحت الوزارة أن إيقاف ترخيص ونشاط الشركات جاءت وفق خطة مرسومة للوقوف على التزام الشركات والمحال في القانون والنظم والوائح.

وأشارت التجارة إلى أن المحلات والشركات المخالفة بعضها يعمل في مجال تجارة الذهب، والأحجار الكريمة، والمعادن الثمينة، وبعضها يعمل في شركات ووكالات ووساطة التأمين، ومنها شركات ومؤسسات صرافة، وشملت الإيقافات مناطق عدة في المحافظات الست.

على الجانب الآخر، أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة خلال شهر أغسطس الماضي بلغ نحو 1.941 طن حصلت عنها رسوماً تقدر بنحو 148 ألف دينار. وقالت «التجارة» في بيان صحفي إن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم بلغ نحو 1.307 طن حصلت عنها رسوماً تقدر بنحو 65 ألف دينار منها 944 كيلو غراماً ذهباً محلياً و363 كيلو غراماً ذهباً خارجياً.

وبيّنت الوزارة أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 بلغت 105 كيلو غرامات، في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 13.4 كيلو غرام، وأضافت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت 822 كيلو غراماً، في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 152.5 كيلو غراماً، لافتة إلى أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 16.8 كيلو غرام، فيما بلغت كمية الذهب الخارجي 196 كيلو غراماً.

وذكرت أن كمية السبائك الذهبية الموسومة بلغت 583 كيلو غراماً والسبائك الفضية الموسومة بلغت 5.4 كيلو غرام وحصلت عنها رسوماً تقدر بنحو 29.1 ألف دينار، وبلغت كمية الفضة الموسومة 45.8 كيلو غرام وحصلت رسوماً عنها بنحو 250 ديناراً.

وأشارت «التجارة» إلى إصدار إدارة المعادن الثمينة بالوزارة 1304 كشوفات حول المشغولات للتخليص ومطابقة البيان الجمركي، فضلاً عن 347 شهادة للسبائك والمراكات المعادن المعفاة من الختم وحصلت عنها رسوماً تقدر بنحو ألف دينار. وأوضح أنها فحصت أيضاً 1091 عينة تم إدخالها إلى الفحص، كما أنجزت 7 معاملات إعادة تحليل لنحو كيلو غرام واحد حصلت عنها رسوماً تقدر بـ145 ديناراً.

بقيمة العمليات التجارية 1 مليار دولار أمريكي حسب احصاءات 2018. ومن جانب آخر أشار الصقر إلى أن القطاع الخاص الكويتي له خبرات وتجارب استثمارية ناجحة ونموذجية في العديد من دول العالم ويمتلك سيولة مالية وفيرة يمكن استغلالها في عمل شركات كويتية هندية استراتيجية، وقد أكد على توافر فرص ممتازة للتعاون من خلال المشاريع التنموية الكبيرة في دولة الكويت وقد حث الشركات الهندية بتقديم مشاريع استثمارية مدعومة بدراسات جدوى متكاملة الأمر الذي يعطي المستثمر الكويتي صورة واضحة عن الجدوى الاقتصادية لها ويشجعه على الدخول بهذه المشاريع. ومن جانبه أكد السفير الهندي أن السفارة ستعمل لجهد لفتح قنوات جديدة لتواصل وإيجاد فرص حقيقية للتعاون منوهاً إلى أهمية الاستماع إلى مرنات غرفة تجارة وصناعة الكويت المشتركة وفتح آفاق اقتصادية جديدة، مؤكداً على أهمية دورها في عملية توطيد العلاقات الثنائية الاقتصادية خاصة وأنّها تمثل قطاع الأعمال الكويتية متديداً بالدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المشتركة بين الكويت والهند.

ذات اليوم سعادة سببي جورج - سفير جمهورية الهند الذي يزور الكويت للمرة الأولى بعد تقديم أوراق اعتماده سفيراً لبلادها لدى دولة الكويت، حيث تم مناقشة طبيعة التعاون الاقتصادي بين الكويت والهند، مشيداً بالعلاقات التجارية المثالية بين البلدين الصديقين. وتحول الهند المركز الأول كأفضل بلد مستورد بقيمة العمليات التجارية تصل لقرابة الـ 1.8 مليار دولار أمريكي، فيما تحتل المرتبة السابعة كأفضل بلد مصدر

## رئيس غرفة التجارة والصناعة يستقبل سفيري كوريا والهند لدى الكويت



دولة الكويت. وقد أعرب عن أمله في أن تقوم الحكومة الكويتية بتسهيل إجراءات السفر للمواطنين الكوريين العاملين على تنفيذ المشاريع التنموية في دولة الكويت من مهندسين ومعماريين وموظفين وغيرهم، والسماح لهم بدخول دولة الكويت لما له من الأثر المباشر في تسريع عملية تنفيذ والانتهاج من هذه المشاريع في أقرب وقت ممكن.

ومن جانب آخر استقبل محمد الصقر في

استقبل محمد جاسم الصقر - رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، صباح أمس الاثنين الموافق 21 سبتمبر 2020، سعادة هونغ يونغ كي - سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى دولة الكويت، حيث حضر اللقاء رباح عبد الرحمن الرياح - مدير عام الغرفة.

ويأتي هذا اللقاء في إطار مناقشة سبل توطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة، حيث أكد السيد /الصقر على الأهمية الاقتصادية التي تمثلها جمهورية كوريا بالنسبة إلى دولة الكويت مقدراً الدور التاريخي الذي لعبته الشركات الكورية في العقد الماضي وإمادت إلى الفترة الحالية، وأشار إلى تنفيذ الشركات الكورية حالياً مشاريع ذات أهمية استراتيجية قصوى ولها تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية في البلاد، وكذلك باعتبارها أحد أكبر الشركاء التجاريين للكويت حيث تشير الإحصاءات أن إجمالي حجم التبادل التجاري لعام 2018 للمنتجات غير النفطية يقارب مليار ونصف دولار أمريكي، مضيفاً أن البيئة الاستثمارية لدولة الكويت أصبحت مشجعة وجاذبة لرووس الأموال الأجنبية بعد تعديل عدد من القوانين الاقتصادية ذات العلاقة أهمها قانون تشجيع الاستثمار المباشر في

الكويت الذي يتيح الفرصة للمستثمرين الأجانب بتأسيس شركات بنسبة تصل إلى 100 بالمئة. وقد أعرب عن أمله في أن تتم الاستفادة من الكفاءات والخبرات الكورية على أتمل وجه فيما يتعلق بالخطة التنموية الشاملة في البلاد، مؤكداً استعداد الغرفة لتسخير كافة إمكاناتها المتاحة للجانب الكوري في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة. ومن جانبه، أوضح سعادة السفير الكوري أن العلاقات السياسية

الممتازة التي تربط البلدين الصديقين تعتبر الركيزة الأساسية لتطوير الروابط الاقتصادية المشتركة والتي شهدت في الفترة الماضية تطورات كبيرة، مؤكداً على جهود السفارة المتواصلة التي تسعى إلى خلق شراكات استراتيجية بين قطاعي الأعمال الكويتي والكوري. وكذلك تعزيز تواجد الاستثمارات الكورية في البلاد سواء كانت الاستثمارات مباشرة أو بالشراكة مع القطاع العام والإسهام في مشاريع الخطة التنموية

الكويت الذي يتيح الفرصة للمستثمرين الأجانب بتأسيس شركات بنسبة تصل إلى 100 بالمئة. وقد أعرب عن أمله في أن تتم الاستفادة من الكفاءات والخبرات الكورية على أتمل وجه فيما يتعلق بالخطة التنموية الشاملة في البلاد، مؤكداً استعداد الغرفة لتسخير كافة إمكاناتها المتاحة للجانب الكوري في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة. ومن جانبه، أوضح سعادة السفير الكوري أن العلاقات السياسية